اي دور للقاضي الاداري في تكريس الحوكمة البيئية

" العدالة من اجل البيئة"

What is the role of the administrative judge in enshrining environmental governance?
"Justice for the Environment"

بن عمران سهيلة[1*]

جامعة عباس لغرور (خنشلة) souhila.benamrane@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/10 تاريخ القبول: 2023/04/24 تاريخ النشر: 2023/06/20

ملخص:

تشمل الحوكمة البيئية السياسات والقواعد والمعايير التي تحكم السلوك البشري وتتناول أيضًا من يتخذ القرارات وكيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها وثانيا على مستوى تدخل القضاء الاداري في تكريس الحكامة البيئية ،حيث انه اولا للوصول الى القاضي في مجال البيئة يشكل تحديا للقاضي في تطبيق النصوص القانونية وملائمتها مع الحكامة البيئية، من جهة، و من حيث ضمان عدم تحيز القاضي الاداري من جهة اخرى .الامر الذي يتطلب دراسة اجرائية قانونية ومنظومة قضائية مواكبة للتنمية البيئية الوطنية والدولية على حد سواء.

و تهدف هذه الورقة الى بحث العلاقة بين العدالة و الحوكمة البيئية من جهة ، والاتجاه لإصلاح الحوكمة الادارية والبيئية والقضائية من خلال اعطاء مكانة مركزية للقاضي الاداري حتى لو كان فقط لإنقاذ الموجود " القانون". حيث توصلنا الى جملة من النتائج اهمها : ان الوصول إلى العدالة هو وسيلة ملموسة لتأكيد حق كل فرد في احترام الأحكام التي تحمي البيئة وبالتالي يشكل العنصر الأساسي لتطبيقها.

* المؤلف المرسل

كلمات مفتاحية: القضاء. الاداري ،الحوكمة. البيئية، دور. القاضي

Abstract:
Environmental governance includes the policies, rules and standards that govern human behavior and also deals with who makes decisions and how decisions are made and implemented. Secondly, at the level of the administrative judiciary's intervention in consolidating environmental governance, as it is first to reach the judge in the field of the environment, which constitutes a challenge for the judge in applying legal texts and their compatibility with environmental governance. On the one hand, and in terms of ensuring that the administrative judge is not biased on the other hand, which requires a legal procedural study and a judicial system that keeps up with the national and international environmental development alike.

This paper aims to examine the relationship between justice and environmental governance on the one hand, and the trend to reform administrative, environmental and judicial governance by giving a central place to the administrative judge, even if only to save the existing "law". Where we reached a number of results, the most important of which are: Access to justice is a tangible way to confirm the right of every individual to respect the provisions that protect the environment and thus constitutes the basic element for their application.

Keywords: eliminate. Administration , governance. environmental, environment, role. the judge

1. مقدمة:

تعتبر الحوكمة البيئية جزء من إنشاء نموذج جديد يحيط بعمل الدولة .حيث أدى اهتمام السلطات العامة المتزايد بحماية البيئة إلى اعتماد مجموعة هامة من المعايير ، على المستويين الوطني والدولي ، والتي يضمن القاضي الإداري تنفيذها وتفسيرها يوميًا. والدور الذي تلعبه السوابق القضائية الإدارية جعلت من الممكن تحديد نطاق المبادئ الرئيسية والنصوص الرئيسية "لقانون البيئة."

تتجه السياسة الجديدة للدولة نحو فرض هذا المطلب الشامل لحماية البيئة على الإدارة في عدد كبير من مجالات العمل، سواء كانت مكافحة التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية، أو حماية الحياة البرية والبيئات الطبيعية، أو حتى تخطيط استخدام الأراضي بشكل عام. أشكاله (النقل ، شبكات الكهرباء ، الأعمال الكبرى..كما أن القاضي الإداري مدعو إلى تسوية عدد متزايد من المنازعات ، في أكثر المجالات تنوعًا ، فيما يتعلق بالقرارات الإدارية التي لها تأثير على البيئة، والتي تخضع لرقابة القاضي الاداري .

تهدف هذه الورقة البحثية لبحث العلاقة بين العدالة و الحوكمة البيئية من جهة ، والاتجاه لإصلاح الحوكمة الادارية والبيئية والقضائية من خلال اعطاء مكانة مركزية للقاضي الاداري حتى لو كان فقط لإنقاذ الموجود " القانون."

ما يقودنا الى بسط الاشكال التالي لمعالجته في هذه المقالة و الذي يمكننا صياغته كما يلي:

الى أي مدى تساهم العدالة في تكريس الحوكمة البيئية ؟

و للإجابة على الاشكالية المبسوطة للدراسة ،ومن خلال هذه الدراسة التي ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ،سيتم القاء الضوء على مفهوم الحكامة البيئية و الدور الذي يلعبه القاضي الاداري في تكريسها من خلال محورين سنعمد الى اتباع الخطة التالية:

المحور الاول : الحوكمة البيئية وتحديات تطبيقها

المحور الثاني : القاضي الاداري في مواجهة قانون البيئة

2. الحوكمة البيئية وتحديات تطبيقها

يرتبط موضوع الحوكمة بصورة عامة و الحوكمة البيئية بصفة خاصة بالتنمية المستدامة وبشكل اكثر تحديدا بالمسائل المتعلقة بالمشاكل البيئية .لذلك سوف نحاول تحديد تعريف للحوكمة البيئية ،وتحديات تطبيق الحوكمة البيئية .

1.2 تعريف الحوكمة البيئية

تطورت فكرة الحوكمة في السبعينيات والثمانينيات بالتزامن مع الرغبة في إقامة روابط بين الفاعلين أو مستويات صنع القرار ،وهكذا ، تجلت الحوكمة على مستوى المنظمات الدولية الكبرى بهدف إدارة تعددية

للمشاكل التي تشمل سكان العالم ، أو حتى على المستوى الوطني لمواكبة ظاهرة اللامركزية التي كان هدفها الرئيسي تجديد العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة العامة.

ان العلاقات بين المجتمعات المعاصرة وبيئتها هي جزء من سياقات تقنية وقانونية وسياسية واجتماعية معقدة بشكل متزايد. لذلك ، تعتبر الإدارة البيئية قضية مركزية بشكل متزايد لإدارة المنظمات ، سواء كانت عامة أو خاصة. في الوقت نفسه ، تعد جودة البيئة عاملاً حاسمًا في جاذبية المناطق. الضغط الأكبر أو الأقل للقيود البيئية، والمزايا والتكاليف المرتبطة بالحفاظ على بيئة المعيشة الحضرية والمساحات الطبيعية تؤثر بشكل أكبر على المنافسة بين المناطق أو التجمعات السكانية. نظرًا لأن البيئة بطبيعتها تراث مشترك ، للاستخدام المشترك باستمرار ، فإن إدارتها تتضمن ارتباط العديد من الشركاء ، كل منهم جزء من منطق محدد وله نظام معياري خاص به. يؤدي تنظيم هذا الكل المعقد إلى اختراع وتنفيذ ممارسات جديدة في صنع القرار الجماعي على مستوى الإقليم نفسه. إن هذا الرسم التخطيطي للحوكمة البيئية ، التي تؤثر فعاليتها إلى حد كبير على الأداء الجماعي ، ينذر باضطراب عميق[1] .

ولكي نصل الى تحديد تعريف الحوكمة البيئية لابد من تحديد مصطلحي الحوكمة والبيئة ، تعرف الحوكمة "بانها مجموعة من الانظمة والضوابط التي تنظم العلاقات بين اصحاب المصلحة وتحقق مجموعة من المبادئ كالعدل والشفافية والمساواة ". وتعتمد ممارسات الحوكمة على الضوابط الرسمية مثل التشريعات والانظمة والقوانين ،مما يجعل الحكومات والمنظمات توظف هذا الدور من اجل انتاج نمط فعال يحقق نتائج جيدة ويستبعد الانماط غير الجيدة [2].

[1]- Michel Casteigts , La gouvernance environnementale, entre management des organisations et management des territoires, Le Duff R. et Rigal J.-J. (dir.), 2000, Maire et environnement, menaces ou opportunités ?, Paris, Dalloz, pp. 163-175. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01590791/document

[2]–عبد الله الغانم، الحوكمة مفهومها واهدافها، منشور بتاريخ 25 ديسمبر 2021،تاريخ الاطلاع ، 200/10/29.
https://www.mep.gov.sa/ar/EconomicAffairs/EconomyBlog/Pages/Governance_concept_and_objectives.aspx

اما مصطلح البيئة فتعني " النظام الذي يشمل كل الاحياء ومحيطها وكل التفاعلات التي تتخلل ذلك النظام ،لقد صنفت البيئة الى نوعين : البيئة الحية والبيئة غير الحية[3].

أن الإدارة البيئية الفعالة تتطلب تعميم حماية البيئة في السياسات الاقتصادية والإنمائية من خلال وضع توجيهات متماسكة على نطاق المنظومة القانونية وإطار لإدارة الموارد[4]. عندما يتعلق الأمر بالحوكمة البيئية ، فمن المهم أن ينأى المرء بنفسه عن فكرة تعريف واحد مشترك بين جميع المؤلفين ، وهي مهمة قد تبدو للوهلة الأولى ذات نتائج عكسية بالنسبة لرجل القانون .بدلاً من ذلك ، يجب فهم الحوكمة على أنها نهج يتكون من مجموعة من العناصر المشتركة ، بناءً على افتراضات مثل وجود ترابط بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في سياق إعادة تنظيم الحدود بين الجهات الحكومية والمنظمات وغير الحكومية. المنظمات الحكومية .يمكن أيضًا ربط الإدارة البيئية بخصائص معينة مثل المشاركة أو التعاون أو التنوع أو المنافسة أو اللامركزية أو التبعية [5]

واستنادا الى ما سبق يمكن تحديد تعريف الحوكمة البيئية على انها :" مجموعة من الوظائف والمسؤوليات التي تهتم باتخاذ القرارات التي تخص البيئة عن طريق الفواعل الحكومية وغير الحكومية ." او هي تلك العمليات التنظيمية والاليات والمنظمات ،التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الاعمال والنتائج البيئية." وبرزت الحوكمة البيئية باعتبار النطاق الجغرافي للدول لم يعد مناسبا من اجل التعامل مع القضايا البيئية المتغيرة ،ووجدت الدولة نفسها وكأنها صغيرة جدا او كبيرة جدا للتعامل بفعالية مع هذه المتغيرات.[6]

[3]– عبد الجليل علي عباس ،رفيق بوبشيش ،الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة : دراسة مفاهيمية ونظرية ،المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر،المجلد 11 العدد 01،جانفي 2022 .ص 104.

[4] - Rapport établi par Tadanori Inomata, Examen de la gouvernance environnementale dans le système des Nations Unies, JUI/REP/2008/3.p5

[5] - Alexandre Lillo et Rachel Nadeau, La conception du territoire par la gouvernance environnementale et le droit constitutionnel : un examen de leur compatibilité à travers l'exemple du bassin versant, Un article de la revue Les Cahiers de droit ,Volume 61, numéro 1, mars 2020, p. 141–192

[6]–عبد الجليل علي عباس ،رفيق بوبشيش ، مرجع نفسه ،ص 104

ناهيك عن ان مصطلح الحوكمة البيئية يعتبر احد المفاهيم التي تم تطويرها لتحديد التغييرات التي حدثت في العمل الحكومي في العقود الاخير ، حيث تحولت حماية البيئة تدريجياً إلى نهج يركز على تحقيق معايير الجودة ، لمنع التلوث بدلاً من الاستجابة له[7] .

مما سبق نجد ان الحوكمة البيئية تأخذ ثلاث اشكال رئيسية هي :

- **الحوكمة البيئية العالمية** : وهي عملية تأسيس مجموعة من القواعد للتصرف ، من اجل تحديد الممارسات ، وتعيين الادوار وتوجيه التفاعل لتمكين الدولة والفواعل غير الحكومية لمواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول ، والتي تمثل شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات ومجموعة الفواعل التي تكون النظام الواقعي للحكومة البيئية العالمية ، حيث تتضمن كيانات مؤسساتية متعددة رغم انها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في هذا النظام[8].
- **الحوكمة البيئية الوطنية** :أي مجموع النظم والاليات والسياسات البيئية الموجودة على الصعيد الوطني للدول ، والتي تسعى الى حماية البيئة وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية ،وانما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدى.
- **الحوكمة البيئية المحلية**: وتعني الانتقال من السياسات العامة الى العمل العام وبهذا المعنى، فهي تجمع بين مبادرات السلطات العامة محليا ومبادرات الفاعلين الخاصين في مجال البيئة، فالحوكمة البيئية المحلية تعتمد على كل من الشبكة والتدفقات ،و الشبكة نقصد بها تكوين اتصال بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى المحلي مع التدفقات المتداولة في الشبكة[9].

[7] - Alexandre Lillo et Rachel Nadeau,ibid,p141-192.

[8] –مراد بن سعيد ،الحوكمة البيئية والتجارة العالمية : نحو تفسير اشكالات الحوكمة البيئية العالمية ،المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد 7 ، العدد 02 سنة 2014 ، ص 209.

[9] – عبد الجليل علي عباس ،رفيق بوبشيش ، مرجع سابق ، ص 104،105.

2.2 تحديات تطبيق الحوكمة البيئية

تشهده قضايا البيئة مشاكل تهدد مختلف الدول. الامر الذي يحتم تجسيد فعلي للحوكمة البيئية لأنها تساعد المجتمعات على تحديد المشاكل البيئية والتعامل معها بين أصحاب المصلحة والحكومة حيث يحددون الاستراتيجيات والأساليب والسياسات والبدائل لتقليل الآثار وحل المشكلات ووضع خطط إدارة البيئة التي يمكن تنفيذها على المدى الطويل. تؤكد حوكمة البيئة على إدراج البيئة في جميع جوانب التخطيط التنموي واتخاذ القرار ، من بداية المشروع إلى تنفيذه النهائي. كما يعترف بالآثار العابرة للحدود لقرارات الإدارة البيئية[10]. ما يساهم في تحقيق الامن البيئي الذي يعتبر من ضمن المناهج والسياسات الوطنية والدولية الجديدة لتكريس الحكامة.

رغم تبني سياسة حكامة بيئية الا اننا نشهد تدهور للبيئة بسبب السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اهملت المخططات البيئية لانه لم يتم اخذها بعين الاعتبار منذ الاستقلال، بالإضافة الى التحديات السياسية و الاقتصادية ،وازمة المجتمع المدني وعدم فعالية القطاع الخاص لذلك نجدنا امام تأخرا في تجسيد مبادئ الحكامة البيئية خاصة في الجزائر. وسوف نحاول تسليط الضوء على مختلف هذه التحديات.

- **التحديات السياسية :**

ان الحديث عن اهم التحديات السياسية في الجزائر مرتبط بمؤشرات الحوكمة العاملة وهي من اكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم ، مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة حسب البنك الدولي ، وتتكون من 06 مؤشرات وكل مؤشر يقيس موضوعا من مواضيع الحوكمة وهذه المؤشرات هي: **" الاستقرار السياسي، المشاركة ،السيطرة على الفساد ،فعالية الحوكمة ،جودة التشريعات ،سيادة القانون"**

فالفساد مثلا يعتبر سببا مباشرا فيما تشهده الدول بشكل عام والجزائر بصورة خاصة من ازمات بيئية ،فالفساد البيئي هو النهج والسلوك الاكثر خطرا على الانسان والبيئة و يمثل نتيجة فعلية للفساد الادارية

والسياسي وتعزز واقع المحسوبية .كما ان عدم الاستقرار السياسي له تأثير على سير الاجهزة الادارية ونشاطها لأنها اكثر النظم ارتباطا وخضوعا و اذعانا للنظام السياسي ،فعدم الاستقرار السياسي يعني بالضرورة عدم استقرار السياسة الادارية وبالتالي وجود خطة تنموية ادارية بيئية مستقرة ،لأنها تتغير بتغير الوزراء. بالإضافة الى ان مؤشر غياب سيادة القانون الذي يأخذ اشكالا عديدة من خلال تجاوزه او تفسيره بطريقة تتماشى مع رغبات واهواء المسؤولين يجعل من القوانين مجرد صياغات نصية لا قيمة فعلية لها ،الامر الذي يشكل عائقا اما تحقيق الامن البيئي.

- **التحديات السوسيو–الاقتصادية:**

هناك مجموعة من التحديات المرتبطة بالبيئة السوسيو –اقتصادية، والتي تشكل حاجزا في تحقيق مبادئ الحوكمة البيئية ، وهذه التحديات ناتجة عن اعتبارات بيئية اجتماعية واقتصادية منها ما هو متعلق بتحديات تواجه المجتمع المدني وفاعليته ومنها ما هو متعلق بالقطاع الخاص ودوره الفعال والمهم في تحقيق منظومة الحوكمة[11].

- **العوامل التي تفسر تحديات تحقيق الحوكمة البيئية :**

تتمثل العوامل التي تفسر تحديات تحقيق حوكمة بيئية في :

–تأخر ترتيب القضايا البيئية عن اجندة الاولويات الوطنية ،اذ لا تزال تصنف ضمن السياسيات الدنيا التي تكتسب اهتماما اقل من قبل الحكومات المتعاقبة في الدول النامية رغم تخصيص حقائب وزارية او برامج متخصصة للبيئة. في الوقت الذي تحولت فيه القضايا البيئية من الاهتمام الهامشي الى الاهتمام المركزي في اجندة الدول المتقدمة خاصة في مجال الاهتمام الدولي بحقوق الانسان وذلك مع ظهور " الجيل الثالث لحقوق الانسان" التي تضم حق الانسان في العيش في بيئة نظيفة .

–ضعف وعي القطاعات المجتمعية بسياسات التخضير.

[11]–انظر سارة عجرود، الحوكمة البيئية في الجزائر :السياسات والتحديات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف –المسيلة –،سنة 2019-2020.

-معضلة ترابط المياه والطاقة والغذاء، هناك ترابط بين الابعاد الثلاثة في العديد من الدول النامية، حيث تتسم هذه الاخيرة بانها غنية بالطاقة وفقيرة بالمياه والاراضي الزراعية وتعاني نقصا في الغذاء.

-طغيان النمو الاقتصادي و اولويته ،حيث بغض النظر عن استنزاف المصادر الطبيعة والاضرار بالبيئية ،والوتيرة المتزايدة للنزعة الاستهلاكية للأفراد والمجتمعات ،ما يؤدي الى ارتفاع الطلب على المصادر الطبيعية واحداث خلل كبير في النظم البيئية وتوازناتها[12].

3. القاضي الاداري في مواجهة قانون البيئة

ادى اهتمام السلطات العامة المتزايد بحماية البيئة إلى اعتماد مجموعة هامة من المعايير ، على المستويين الوطني والدولي ، والتي يضمن القاضي الإداري تنفيذها وتفسيرها يوميًا. وهكذا ، فإن السوابق القضائية الإدارية جعلت من الممكن تحديد نطاق المبادئ الرئيسية والنصوص الرئيسية "لقانون البيئة".

يتم الآن فرض هذا المطلب الشامل لحماية البيئة على الإدارة في عدد كبير من مجالات العمل ، سواء كانت مكافحة التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية ، أو حماية الحياة البرية والبيئات الطبيعية ، أو حتى تخطيط استخدام الأراضي بشكل عام. أشكاله (النقل ، شبكات الكهرباء ، الأعمال الكبرى ، الخ). كما أن القاضي الإداري مدعو إلى تسوية عدد متزايد من المنازعات[13].

1.3 معايير حماية البيئة التي يضمن القاضي الاداري تطبيقها:

أ. تدخل القاضي الإداري من خلال نطاق النصوص الأساسية المتعلقة بحماية البيئة

تجد حماية البيئة مكانها على جميع المستويات خاصة انها كانت موضوع تكريس دستوري صريح منذ صدور دستور 1996. كما يطبق القاضي الإداري ويفسر العديد من المصادر الأخرى للقانون البيئي، سواء كانت النصوص الدولية والأوروبية، أو النصوص التشريعية والتنظيمية المجمعة ضمن قانون البيئة.

– التكريس الدستوري للبيئة ودور القاض الاداري فيه:

[12]-عبد الجليل علي عباس ،رفيق بوبشيش ،مرجع سابق، ص 112-113.

[13] - Le juge administratif et le droit de l'environnement, Les dossiers thématiques du Conseil d'État, vue le :30/10/2022. https://www.conseil-etat.fr/decisions-de-justice/jurisprudence/dossiers-thematiques/le-juge-administratif-et-le-droit-de-l-environnement

منذ الاصلاح الدستوري لسنة 1996 دخلت حماية البيئة لبنة دستورية وبالتالي يتم تكريسها على الى مستوى من التسلسل الهرمي للتشريعات، هذا التكريس الدستوري كان له انعكاس كبير على توزيع الاختصاصات بين المشرع والسلطة التنظيمية في هذا المجال وكذا على مستوى التقاضي الاداري .

يعتبر تكريس البيئة في احكام الدستور ذو اهمية بالغة كون انه يجعل لها قيمة دستورية مما يفتح الباب للمدافعين عن قضايا البيئة حيث يصبح بمقدورهم الدفاع عنها باعتبار ان تكريسها يجعلها ترقى الى مصاف القضايا الدستورية الهامة كحقوق الانسان الاساسية حيث ضمنها المؤسس الدستوري في الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات بالإضافة الى الديباجة ،وفي الفصل الثالث المتعلق بالدولة[14].

حيث جاء في الديباجة انه " يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من اجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على اوجه التفاوت الجهوي ، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في اطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والنتائج السلبية للتغير المناخي...."

وجاء في المادة 21 من الدستور الجزائري انه :" تسهر الدولة على :

- حماية الاراضي الفلاحية.
- ضمان بيئة سليمة من اجل حماية الاشخاص وتحقيق رفاههم.
- ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية.
- الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الاحفورية والموارد الطبيعية الاخرى.
- حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين.[15]"

يشرع البرلمان بقانون في اطار حماية البيئة وفقا لما جاء في المادة 19/139 من الدستور الجزائري، لكن تعتبر السلطة التنظيمية هي التي تضمن الامتثال لهذا القانون والمبادئ والاحكام الواردة فيه ،اذ يعود للسلطة التنظيمية امر ضمان الامتثال لهذه المبادئ وعلى راسها "ضمان بيئة سليمة" وذلك عندما يتطلب

[14]– ح انظر عبد الغني حسونة ، عمار الزعبي ،دسترة موضوع البيئة في الجزائر،مجلة العلوم اللقانونية والسياسية ،جامعة لخضر حمة الوادي ، المجلد 07،العدد 14 ،31اكتوبر 2016.ص 117

[15]–المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج ر عدد 82 لسنة 2020.

تحديد اجراءات تنفيذ قانون يحدد اطار حماية السكان من المخاطر التي يمكن ان تشكلها البيئة على الصحة، بعد ذلك يعود الامر الى القاضي الاداري للتحقق مما اذا كانت التدابير التنظيمية المتخذة لتطبيق القانون بقدر مالا تقتصر على رسم النتائج الضرورية (اي القانون نفسه فقط وليس التنفيذ التنظيمي).

اما في المادة 64 من التعديل الدستوري لسنة 2020 فقد نصت على ما يلي :"للمواطن الحق في بيئة سليمة في اطار التنمية المستدامة.

يحدد القانون واجبات الاشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة."

- **مبدا المنع " الملوث الدافع " ودور القاضي الاداري في تكريسه:**

وهو المبدأ الذي كفلته المادة 03 /7 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة حيث تنص على انه : " مبدا الملوث الدافع الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه او يمكن ان يتسبب في الحاق الضرر بالبيئة ، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه واعادة الاماكن وبيئتها الى حالتهما الاصلية."[16]

هذا المبدأ مثل جميع الحقوق والواجبات المحددة في القانون المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ومثل هذه المبادئ المنبثقة من ديباجة الدستور لها قيمة دستورية ،حيث انها ملزمة للسلطات العامة والسلطات الادارية في مجالات اختصاص كل منها ، وبالتالي فالأمر متروك للمشرع وضمن الاطار الذي يحدده القانون للسلطة التنظيمية والسلطات الادارية الاخرى لتحديد شروط تنفيذ احكام هذه المادة لقد حدد مجلس الدولة في قرار صادر عن الاتحاد الوطني للمصايد في فرنسا " في 12 يوليو 2013 رقم 344522" بشكل خاص تفاصيل حول توزيع الصلاحيات بين القانون واللوائح وكذلك بشان حدود سيطرة القاضي الاداري في هذا المجال ،و اشار الى ان الامر متروك للمشرع وضمن الاطار الذي يحدده القانون للسلطة التنظيمية والسلطات الادارية الاخرى لتحديد طرق تنفيذ هذه الاحكام الدستورية

[16]- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43 ،لسنة 2003.

والقانونية . فعندما تقتصر السلطة التنظيمية على تطبيق الاحكام التشريعية فإنها تشكل "شاشة " من مراجعة دستورية القاضي الاداري[17].

– مبدا الحيطة " الذي كفلته المادة 03 من القانون رقم 03-10 " المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة :

ويمكن تعريف هذا المبدأ على انه عبارة عن تلك التدابير اللازمة التي يجب اتخاذها عند قيام اسباب جدية توحي بان نشاطا او منتوجا يهدد بأضرار جسيمة غير مقبولة اخلاقيا على الصحة او البيئة[18].وهو ما نادى به اعلان ريو لعام 1992 حول البيئة والتنمية حيث جاء فيه :" من اجل حماية ، البيئة تأخذ الدول، على نطاق واسع ، بالنهج الوقائي، حسب قدراتها ،وفي حال ظهور خطر حدوث ضرر جسيم او لا سبيل الى عكس اتجاهه ، لا يستخدم الافتقار الى التيقن العلمي الكامل سببا لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع تدهور البيئة [19]"

لقد كفل المشرع الجزائري هذا المبدأ من خلال التطرق اليه بمقتضى المادة 03 من القانون رقم 03-10 التي تؤكد على انه يجب الا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الاضرار الجسيمة المضرة بالبيئة ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة. اما في فرنسا نجد ان مجلس الدولة الفرنسي قد طبق مبدا الحيطة على انواع مختلفة من عمليات وقرارات الادارة تم التمسك بهذا المبدأ بشكل خاص فيما يتعلق بعمليات الاشغال الكبرى التي تخضع لإعلان المنفعة العامة وحدد مجلس الدولة شروط التطبيق في هذا المجال بقرار من الجمعية العمومية بتاريخ 12 ابريل 2013 والذي يتعلق بإنشاء خط كهربائي علوي عالي الجهد بقوة 400000 بين بلديتين ، ومن ثم قضت بان الامر متروك للسلطة التي ضبطت طلبا للإعلان عن مشروع للمنفعة العامة

[17] - Decision n° 344522, Conseil d'État, Base de jurisprudence, lecture du 12 juillet 2013, https://www.conseil-etat.fr/fr/arianeweb/CE/decision/2013-07-12/344522

[18]– آيت يوسف صبرينة ، مبدا الحيطة كآلية فعالة لتعزيز التنمية المستدامة ،المجلة النقدية للحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو، المجلد 13،العدد 02 لسنة 2018.ص 472.

[19]– المبدأ 15 من اعلان ريو بشان البيئة والتنمية ، تقرير مؤتمر الامم المعني بالبيئة والتنمية ،ريو دي جانيرو ،3-14 حزيران 1992 .ص 05.

للتأكد مما اذا كانت هناك معطيات تفصيلية من المحتمل ان تثبت فرضية وجود خطر ضرر جسيم ولا رجعة فيه على البيئة او ضرر يلحق بالبيئة من المحتمل ان يلحق ضررا جسيما بالصحة. وهو ما يبرر ، على الرغم من الشكوك المتبقية بشأن واقعها ونطاقها في حالة المعرفة العلمية ، تطبيق مبدأ الحيطة، وإذا كان الأمر كذلك ، يجب على السلطة الإدارية التأكد من تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر. ثم التحقق من أن الإجراءات الاحترازية المرتبطة بالعملية ليست كافية ولا مفرطة .

وقد قرر مجلس الدولة أنه يمكن التذرع بهذا المبدأ على وجه الخصوص، للطعن في عمليات العمل التي تخضع لإعلان المنفعة العامة. عندما يتم الاحتجاج بهذه المادة، يتحقق القاضي الإداري من الامتثال لها من خلال المراقبة المعروفة باسم " الميزانية العمومية " التي يمارسها تقليديا على المنفعة العامة[20].

اجمالا لا بد من التأكيد على ان مبدا الحيطة له علاقة وطيدة في مجال الحكومة البيئية ،فحماية البيئة اصبحت عنصرا كاملا في تهيئة السياسات الاقتصادية للدول ،بالإضافة الى ان هدا المفهوم يعطي بعدا زمنيا جديدا للقوانين البيئية الوطنية او الدولية على حد سواء ،فمفهوم الانصاف بين الاجيال يلزم حماية دائمة للبيئة ليس فقط للأجيال الحاضرة بل حتى للأجيال القادمة.[21]

اذا فيمكن القول انه على مستوى القضاء فيمكن تطبيق مبدا الحيطة بوصفه عنصرا من الشرعية الداخلية او مجرد تدبير اجرائي يسمح بمنح وقف التنفيذ او تعليق عن طريق الاستعجال في ظروف اكثر تواتر دون ان ننسى مشكل المسؤولية الادارية الناجم عن تطبيق المبدأ[22].

انه من المستحيل ضمن الإطار المحدود لهذه الدراسة تحليل جميع الفرضيات التي من أجلها يشارك قانون البيئة في قرارات القاضي الإداري ،لكن ما تجدر الاشارة اليه هو حساسية دعوى التعويض في مقابل دعوى الالغاء لان هذه الاخير واضحة المعالم والاسباب في مواجهة القرار الاداري البيئي لكن الصعوبة تكمن في أن "الضرر البيئي يشكل تدهوراً أو اعتداءً على البيئة" وبالتالي لا يمكن للقاضي أن يطبق عليه

[20] Conseil d'État ,N° 342409, Assemblée, M. Jean Lessi, rapporteur M. Alexandre Lallet, rapporteur public Lecture du vendredi 12 avril 2013. https://www.conseil-etat.fr/fr/arianeweb/CE/decision/2013-04-12/342409

[21]–انظر ايت يوسف صبرينة ، مرجع سابق ، ص 478.

[22]–انظر محمد عبد الفتاح سماح، مبدا الحيطة كآلية للمحافظة على البيئة ،مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، المجلد 02 العدد 07 ،سنة 2016/12/05

القواعد التقليدية للمسؤولية. هذه الخصوصية للاسف لم يتوقف عندها القضاء الإداري ، الذي على الرغم من الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة صحية ومتوازنة لا يأخذ في الاعتبار خصوصية البيئة في التقاضي الإداري.

في الواقع ، يمكن أن تستخدم الأسس القانونية التي تستخدم لإشراك مسؤولية الإدارة بشكل عام (الخطأ ، افتراض الخطأ ، الأشغال العامة ، الرسوم العامة ...) ، أيضًا لإلحاق مسؤوليتها عن الوقائع والأفعال ، مما يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة. ومع ذلك ، لا يبدو أن الضرر البيئي ، على الرغم من خصائصه ، يستفيد من أي أساس محدد[23].

ب. القاضي الاداري يطبق المصادر الدولية والاوروبية لقانون البيئة :

كثيرًا ما يتم الاحتجاج بنصوص القانون الدولي و الوطني أمام القاضي الإداري في سياق النزاعات البيئية. و من ثم فإن الأمر متروك له لتقييم نطاقها وخاصة "أثرها المباشر" في القانون المحلي. دون وضع قائمة شاملة بهذه المصادر "التي تصنف فوق القوانين الوطنية" ، والتي يتزايد عددها أكثر فأكثر ، ومن اهم هذه الاتفاقيات نجد اتفاقية آرهوس 1998 بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في مسائل البيئة.[24]

لكن في ظل محدودية الاتفاقيات البيئية متعددة الاطراف من جهة ،وتزايد الاتفاقيات البيئية وتناثرها[25] من جهة اخرى ، يجد القاضي الاداري نفسه امام تزايد الاجراءات الادارية التي تهدف الى التنفيذ والامتثال للاتفاقيات البيئية وهو ما يشكل صعوبة بالنسبة للقاضي الاداري.

[23] - Wahid Ferchichi, Le juge administratif et le contentieux de l'environnement Classicisme justifié ; classicisme injustifié !, Dans Revue juridique de l'environnement 2021/1 (Volume 46), pages 63 à 82

[24] Le juge administratif et le droit de l'environnement,op cit.

[25]-للتفصيل فيها انظر بن فاطيمة بوبكر، الحوكمة البيئية العامية بين الفشل والاصلاح ، مجلة القانون الدولي والتنمية ،المجلد 09/العدد 02'(2021) .ص 96-93

2.3 امكانية تحيز القاضي الاداري للبيئة وتأثيره على القرار القضائي:

ان قانون حماية البيئة سواء كان وطنيا او اقليميا او دوليا ،ليس بمجموعة من القواعد المعزولة والمستقلة بل هو قانون ذو مفهوم واسع ،يهدف الى تنظيم استخدام مادة او مورد ما لمراقبة نشاط معين او حماية مساحة طبيعية او حيوان او فصيلة نباتية ،وفي معظم الاحيان يكون القانون المتعلق بالبيئة مرتبط بأنظمة قطاعية محددة مثل الطاقة او الغابات او المناجم ،لذلك فان الوسائل المادية المتاحة جد متنوعة ، ولكنها تتبع هدفا مشتركا وهو " ازالة او الحد من تأثير الانشطة البشرية على مختلف العناصر في المحيط او البيئة الطبيعية "[26].ان هذا التكامل يشكل الاسوب المعاصر لتحقيق حكامة بيئية ومنه تكريس دولة القانون[27]. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، توفر القرارات القضائية التي يتخذها القاضي الإداري في المسائل البيئية مجالا مناسب لدراسة خطر تحيز القاضي الاداري، لأنه قد يتم استدعاؤه لاتخاذ قرار بشأن الأسئلة التي تستند جزئيًا إلى اعتبارات سياسية ، فنجد ان القاضي الاداري من أجل إعطاء تفسير لمبدا الحيطة وطرق تنفيذه –والذي يعتبر من اكثر المبادئ التي تثير غموضا –، لابد من الاخذ بعين الاعتبار تقييم الحقائق ، وكذلك الاعتبارات الاقتصادية والسياسية.

– المخاطر العامة للتحيز في التحكم في إعلان المنفعة العامة

إن تقييم وجود المنفعة العامة للمشروع الذي سيكون موضوع إعلان يخلق خطر التحيز للقاضي لأن قانون نزع الملكية لا يعطي معايير محددة لتحديد عملية المنفعة العامة. و يقتصر على اعتبار أن نزع الملكية لا يمكن النطق به إلا بشرط استيفاء مرفق عام تم إنشاؤه مسبقًا ورسميًا بعد إجراء تحقيق، وتحديد الإجراء الذي يسمح بتحديدها و إعلانها[28].

[26]– بقة حسان ،تاثير التدابير البيئية على الاستثمار من خلال نزع الملكية غير المباشرة ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،المجلد 13،العدد01 لسنة 14-05-2022، ص 343.

[27] - Stéphanie GANDREAU. Rachel VANNEUVILLE LE PRINCIPE DE PRECAUTION SAISI PAR LE JUGE ADMINISTRATIF. Enjeux politiques et sociaux de la mobilisation juridique du principe de précaution, Rapport de fin d'étude .Mai 2004 .p42.

[28] - Jean-Gabriel Sorbara, Le risque de partialité du juge administratif de l'environnement, Presses de l'Université Toulouse 1 Capitole. p. 265-275

ومن منطلق انه من الشرعي ان تضع الدولة وتنفذ فوق اقليمها التنظيمات التي تحمي البيئة لأنه يدخل في نطاق ممارسة امتيازات السلطة العامة، الا ان هذا الاجراء يحتاج الى تحليل وعناية خاصة ، فطريقة اعمال اللوائح التنظيمية تشكل نزع ملكية زاحفة[29] .اذ إن عدم وجود معايير محددة يمنح الإدارة سلطة واسعة لتعريف نفسها بالعناصر التي يبدو لها ، بالنسبة لمشروع معين ، أنها تشكل منفعة عامة كافية لتبرير نزع الملكية.

عندما يتحكم القاضي الإداري في تقييم الإدارة، يمكن أن يكون خطر التحيز كبيرًا إذا كانت لديه السلطة من حيث المبدأ ليحل محل السلطة الادارية لتحديد ما يجب أن يكون عليه مشروع المرافق العامة. حرية التصرف هنا تخلق مخاطرة. ايضا قد يكون القاضي الاداري متحيزا كما حدث في قضية c. Mme Beau de Loménie في هذا الحكم ، يشير مجلس الدولة إلى أن "إنشاء محطة بالحجم المتوخى ، تضم 4 500 سرير مقسمة إلى عدة مئات من وحدات الإقامة مع المعدات الملحقة بها ، وتقع على حافة الشاطئ ، على مساحة 67 هكتارًا من الغابات الوطنية ، ويقع في موقع مدرج في قائمة جرد المواقع الخلابة من شأنه إلحاق ضرر جسيم بشخصية المكان[30] ". التي تعتبر فرضية نموذجية إلى حد ما ، حيث لا يتم الشك في تحيز القاضي لأنه شرع في إلغاء إعلان المنفعة العامة. لكن لا يوجد سبب للحكم المسبق على الحد من خطر التحيز لأن القاضي يلغي أو يؤيد المواطن ضد الإدارة أو حتى يجعل حماية البيئة تغلب على المصلحة العامة للمشروع. في هذه الحالة ، يقوم القاضي الإداري بإجراء تقييم تقديري للأضرار التي لحقت بطابع المبنى. لذلك هناك خطر التحيز.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت هناك طريقة للتدخل في ممارسة القاضي لسلطته التقديرية في تطبيق القانون من أجل حماية نفسه من أي ذاتية من جانبه. لا يتعلق الأمر هنا بطرح مسألة

[29]– بركان عبد الغني ، بن يحيى رزيقة ،حماية البيئة ونزع الملكية غير المباشرة :اية مكانة للسلطة التنظيمية البيئية للدولة في اطار مفهوم نزع الملكية غير المباشرة، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،المجلد 13،العدد01 لسنة 14-05-2022، ،ص 523.

[30] – Déclaration d'utilité publique. Acquisition de terrains pour l'aménagement d'une Z.A.C. Site pittoresque. Projet nuisant gravement au caractère des lieux. Atteinte à l'environnement. Annulation. Conseil d'Etat - 26 mars 1980. Premier ministre contre Mme veuve Beau de Loménie et autres (Req. n° 1554)

حياد القاضي في طرق تطبيق قواعد القانون الموضوعي ولكن في تفسيره للوقائع التي يمكن أن تدفعه إلى استبدال سلطة تقدير الإدارة وبالتالي إظهار التحيز[31].

– مبدا الحيطة وخطر تحيز القاضي الإداري

يمكن احترام مبدا الحيطة من قبل المشرع ، ولكن يتم استخدامه غاليا بطريقة سلبية في نظرية الميزانية العمومية. لكن ما يمكن ان يضمن حيادية القاضي في هذا الأمر الرجوع إلى رقابة الخبراء ولو لم يكن هذا الأخير ملزماً له. فيما يعتبر إشارة إلى حالة المعرفة العلمية التي ستحدد ما إذا كان قد تم انتهاك مبدأ الحيطة أم لا ويمكن استخدامه لاحقًا في نظرية الميزانية العمومية.

ويظهر دور القاضي الاداري فيما يخص التعدي على مبدا الحيطة ، الذي تم التعدي عليه في الاستنتاجات الموجهة ضد الإجراء التصريحي للمنفعة العامة ، للتحقق أولاً من أن تطبيق مبدا الحيطة له ما يبرره ، ثم التأكد من حقيقة إجراءات تقييم المخاطر المطبقة. ان ملاحظة عدم وجود خطأ واضح في التقييم في اختيار التدابير الاحترازية. من المؤكد أن القاضي الإداري يقتصر على الرقابة على الخطأ الواضح في التقييم، ولكنه لا يتعلق بالتدابير الاحترازية ولكن باختيار تدابيره. حيث ان التدابير غير الكافية ستجعل القرار او الاجراء عرضة للرقابة ، ولكن عندما تكون هناك عدة إجراءات ممكنة ، فإن سيطرة القاضي تكون بالضرورة محدودة من خلال السلطة التقديرية للإدارة.

على العموم فان للتحقق مما إذا كانت هناك عناصر تفصيلية من المحتمل أن تثبت وجود خطر حدوث ضرر جسيم لا رجعة فيه للبيئة أو ضرر للبيئة من المحتمل أن يلحق ضرراً جسيماً بالصحة ، وهو ما يبرر، على الرغم من عدم اليقين الذي لا يزال قائماً بشأن واقعه ونطاقه في حالة المعرفة العلمية، تطبيق مبدأ الحيطة. إذا تم استيفاء هذا الشرط.[32]

[31] - Jean-Gabriel Sorbara ,op cit, p. 265-27
[32] -IBID . p. 265-275

4. خاتمة:

مما سبق دراسته فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج تتمثل في:

-يعتبر موضوع الحوكمة البيئية من مواضيع الساعة نظرا للمشكلات البيئية المتزايدة، وللأثر الذي تحدثه هذه المشكلات على الاجيال المستقبلية. وعلى تصنيف الدول المتطورة من خلال مدي تكريس دولة القانون ، ما تشكل تحديا حقيقيا لتحقيق الحوكمة البيئية.

-ان الوصول إلى العدالة هو وسيلة ملموسة لتأكيد حق كل فرد في احترام الأحكام التي تحمي البيئة وبالتالي يشكل العنصر الأساسي لتطبيقها .

-رغم كل النصوص القانونية والقرارات القضائية الوفيرة قي فرنسا وما يقابلها من شح في الجزائر الا انه هناك مجهودات على الصعيدين القانوني والقضائي لتكريس وتفعيل الحوكمة البيئية بالرغم من عدم اعطاء خصوصية لهذه الدعوى، رغم اهميتها وهذا ما قد يعرض القاضي لخطر التحيز للبيئة .

ان ما توصلنا اليه يستدعي بالضرورة الوقوف على توصيات من شانها ان تعزز من الدور الذي يلعبه القضاء في تجسيد الحوكمة البيئية من خلال:

-إن الوصول إلى العدالة باسم حماية البيئة ليس بالأمر السهل. لذلك يجب نقل هذا الامتياز إلى أشخاص القانون، والأفراد يعملون باسم الدفاع عن البيئة ضد معيار قانوني وقائي غير كافٍ أو ضد قرار ترخيص مشروع أو نشاط أو مادة يشكل خطرا على البيئة، حتى إذا كانت المصالح الفردية معرضة للخطر أيضًا، فإن حماية البيئة تشكل بطبيعتها مصلحة جماعية، بينما في العديد من الأنظمة القانونية، تكون المصلحة الشخصية مطلوبة لأي شخص يدعي اتخاذ إجراء قانوني. لذلك فإن تعديل القواعد الإجرائية والقانونية والمنظومة القضائية المعمول بها ضروري بشكل عام لضمان الحق في الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.

-لابد من إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إجراءات الحوكمة البيئية ،لما للدور الفعال الذي يحققه الخواص في تحقيق متطلبات التنمية البيئية واحترام البيئة على كل الاصعدة القانونية والعملية.

5. قائمة المراجع:

القوانين:

1- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43 ،لسنة 2003.

2-المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج ر عدد 82 لسنة 2020 .

الأطروحات:

1-سارة عجرود، الحوكمة البيئية في الجزائر :السياسات والتحديات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف –المسيلة -،سنة 2019-2020.

المقالات:

1- آيت يوسف صبرينة ، مبدا الحيطة كآلية فعالة لتعزيز التنمية المستدامة ،المجلة النقدية للحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو، المجلد 13،العدد 02 لسنة 2018.ص 472.

2-بركان عبد الغني ، بن يحي رزيقة ،حماية البيئة ونزع الملكية غير المباشرة :اية مكانة للسلطة التنظيمية البيئية للدولة في اطار مفهوم نزع الملكية غير المباشرة، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،المجلد 13،العدد01 لسنة 14-05-2022.

3- بقة حسان ،تاثير التدابير البيئية على الاستثمار من خلال نزع الملكية غير المباشرة ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،المجلد 13،العدد01 لسنة 14-05-2022.

4- بن فاطيمة بوبكر، الحوكمة البيئية العامية بين الفشل والاصلاح ، مجلة القانون الدولي والتنمية ،المجلد 09/العدد02 لسنة 2021.

5- عبد الجليل علي عباس ،رفيق بوبشيش ، الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة : دراسة مفاهيمية ونظرية ،المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 11 العدد 01،جانفي 2022

6- عبد الغني حسونة ، عمار الزعبي ،دسترة موضوع البيئة في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،جامعة لخضر حمة الوادي ، المجلد 07،العدد 14 ،31اكتوبر 2016.

7-محمد عبد الفتاح سماح، مبدا الحيطة كآلية للمحافظة على البيئة ،مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، المجلد 02 العدد 07 ،سنة 2016/12/05

8- مراد بن سعيد ،الحوكمة البيئية والتجارة العالمية : نحو تفسير اشكالات الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد 7 ، العدد 02 سنة 2014.

مواقع الانترنيت:

1- عبد الله الغانم، الحوكمة مفهومها واهدافها، منشور بتاريخ 25 ديسمبر 2021،تاريخ الاطلاع ، 200/10/29.

https://www.mep.gov.sa/ar/EconomicAffairs/EconomyBlog/Pages/Governance_concept_and_objectives.aspx

الاعلانات :

1-- اعلان ريو بشان البيئة والتنمية ، تقرير مؤتمر الامم المعني بالبيئة والتنمية ،ريو دي جانيرو ،3-14 حزيران 1992 .

المراجع بالفرنسية:

1 -Alexandre Lillo et Rachel Nadeau, La conception du territoire par la gouvernance environnementale et le droit constitutionnel : un examen de leur compatibilité à travers l'exemple du bassin versant, Un article de la revue Les Cahiers de droit ,Volume 61, numéro 1, mars 2020.

2 - Wahid Ferchichi, Le juge administratif et le contentieux de l'environnement Classicisme justifié ; classicisme injustifié !, Dans Revue juridique de l'environnement (Volume 46).01/2021

3- Jean-Gabriel Sorbara, Le risque de partialité du juge administratif de l'environnement, Presses de l'Université Toulouse 1 Capitole.

4- Michel Casteigts , La gouvernance environnementale, entre management des organisations et management des territoires, Le Duff R. et Rigal J.-J. (dir.), 2000, Maire et environnement, menaces ou opportunités ?, Paris, Dalloz, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01590791/document

5- Rapport établi par Tadanori Inomata, Examen de la gouvernance environnementale dans le système des Nations Unies, JUI/REP/2008/3.

6- Stéphanie GANDREAU. Rachel VANNEUVILLE LE PRINCIPE DE PRECAUTION SAISI PAR LE JUGE ADMINISTRATIF. Enjeux politiques et sociaux de la mobilisation juridique du principe de précaution, Rapport de fin d'étude .Mai 2004 .

7- Déclaration d'utilité publique. Acquisition de terrains pour l'aménagement d'une Z.A.C. Site pittoresque. Projet nuisant gravement au caractère des lieux. Atteinte à l'environnement. Annulation. Conseil d'Etat - 26 mars 1980. Premier ministre contre Mme veuve Beau de Loménie et autres (Req. n° 1554)

8- Le juge administratif et le droit de l'environnement, Les dossiers thématiques du Conseil d'État, vue le :30/10/2022. https://www.conseil-etat.fr/decisions-de-justice/jurisprudence/dossiers-thematiques/le-juge-administratif-et-le-droit-de-l-environnement

9- Decision n° 344522, Conseil d'État, Base de jurisprudence, lecture du 12 juillet 2013, https://www.conseil-etat.fr/fr/arianeweb/CE/decision/2013-07-12/344522

10- Conseil d'État ,N° 342409, Assemblée, M. Jean Lessi, rapporteur M. Alexandre Lallet, rapporteur public Lecture du vendredi 12 avril 2013. https://www.conseil-etat.fr/fr/arianeweb/CE/decision/2013-04-12/342409